



Ref: 812/02/1/1003924

التاريخ : ٢٠١٠/٠٣/٠٩

**تعيميم إلى جميع المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات العاملة في إمارة دبي
وقم (١٧٥)**

تطوير وتحسين إجراءات العمل في إدارة المباني

انسجاماً مع الجهد الذي تبذلها بلدية دبي لتطوير وتحسين إجراءات العمل لتحقيق التميز في الأداء وجودة العمل ، وانطلاقاً من سعي إدارة المباني الدؤوب للارتقاء بمخرجات قطاع البناء من خلال تطبيق أعلى المعايير العالمية للمواصفات والمقاييس لتوفير أقصى درجات الأمان والسلامة ومعايير الصحة العامة ، لبناء مدينة متميزة توفر فيها رفاهية العيش ومقومات النجاح ، وإيماناً منها بأهمية التعاون والمشاركة بينها وبين المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات لتطوير العمل في هذا القطاع وما لمسنه الإدارة من رغبة شديدة لدى كافة الأطراف لأهمية تطوير أنظمة وإجراءات العمل لمواكبة أفضل الممارسات العالمية بما يتاسب مع المستجدات العالمية والمحلية ، وسعياً منها لتقديم أقصى درجات الدعم للمكاتب والشركات من خلال إعادة التأكيد على الأدوار والمسؤوليات المناطة بالأطراف العاملة في قطاع البناء والعمل على ترسیخ مفاهيم الوضوح والشفافية في الأنظمة والإجراءات والمعايير والشروط وجودة الأداء لتمكن كافة الأطراف من تطوير برامجها للعمل ببرؤية واضحة تمكّنهم من المشاركة في جهود التطوير والتحسين لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لإمارة دبي. فإن إدارة المباني في بلدية دبي بصفتها المسؤولة عن قطاع البناء والتشييد في الإمارة توكل على ضرورة تقييد كافة المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات العاملة في الإمارة التقيد

بالآتي:

أولاً - الأنظمة والقوانين:

يجب الالتزام التام بكل الأنظمة والقوانين واللوائح والتعاميم الصادرة عن بلدية دبي ، مع ضرورة تأهيل كافة المهندسين العاملين في المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات من خلال وضع خطط وبرامج ذاتية تمكّنهم من الاطلاع الدائم والمستمر عليها ، علماً بأن إدارة المباني قامت وستقوم بنشر كل ما يصدر عنها على موقع الإدارة على الإنترنت (www.dubaibuildings@dm.ae) كما ستقوم بعقد دورات عامة لهذا الغرض.

ثانياً - نظام تراخيص ورقابة المباني الإلكتروني (BPCS):

• بعد أن استكملت الإدارة عملية التحول الشامل لنظام الحكومة الإلكترونية ، فإن كافة المكاتب والشركات مطالبة بتدريب المهندسين والرسامين للعمل على النظام كل في مجال اختصاصه مع ضرورة تخصيص بعضهم لفهم الشامل لكافة خصائصه ، علماً بأن الإدارة بقصد البدء بعقد دورات تدريبية على الجزء الخاص بالمقاولين والاستشاريين في موقع العمل ، لتمكّنهم من إدارة العمل في موقع البناء من خلال النظام.



- النظام الإلكتروني هو وسيلة التواصل الرئيسية بين البلدية والمكاتب الاستشارية وشركات المقاولات لذلك عليهم المتابعة المستمرة لمعاملاتهم وللتعاميم والرسائل الموجهة إليهم خلال النظام سواء داخل المعاملات أو في شريط الأخبار أو الرسائل العامة (General Message) التي يمكن الاطلاع عليها في صفحة (متابعة المعاملات)

ثالثاً - مسؤولية المكاتب الاستشارية:

- المكاتب الاستشارية هي الجهة المخولة قانوناً من بلدية دبي لترجمة أفكار المالك إلى مخططات هندسية وفقاً للأسس العلمية والهندسية والأنظمة المعتمدة في بلدية دبي والتصنيف والدرجة المبنية في الترخيص الصادر لها من البلدية وهي المسؤولة عن إعداد التصاميم لكافحة الأعمال التي تتم في الموقع من مرحلة الحفر وحتى تسليم المفتاح للمالك بما فيها أعمال سند جوانب الحفر والأساسات الودية والإنسانية بكافة أنواعها والأعمال المعمارية والإنسانية من (خرسانة عادية ، خرسانة مسبقة الصنع ، خرسانة جاهزة ، خرسانة مسبقة الشد ، أبنية ومباني معدنية ، آلة أنظمة بناء خاصة ... الخ) والأعمال الصحية والكهربائية والميكانيكية والعزل الحراري وأعمال الطرق والدفاع المدني بالإضافة لتحديد المواصفات والشروط الخاصة وال العامة والعقود والعطاءات لترسيمة الأعمال على المقاولين والحصول على التراخيص اللازمة من بلدية دبي وشهادات عدم الممانعة من دوائر الخدمات في الإمارة والإشراف الفعال على أعمال التنفيذ في موقع البناء بما فيها اشتراطات ومتطلبات الأمن والسلامة وكافة المتطلبات والوسائل الفنية والتنظيمية والتشغيلية اللازمة لسير العمل ، واعتماد المواد وخطط وبرامج العمل والدفعات المالية للمقاول وتقديم كافة أشكال الدعم الفني للمقاول والمالك وفقاً لأنظمة وتعاميم الصادرة عن البلدية والمواصفات الهندسية ومتطلبات المالك والعقود المعتمدة وأصول ممارسة المهنة .
- يجب على المكاتب الاستشارية الالتزام التام بإعداد التصاميم وفقاً للشروط التخطيطية لقطعة الأرض والحصول على المواقف الخاصة عن آية أعمال لا تتوافق مع الأنظمة المعتمدة قبل تقديم طلب الترخيص البلدي ، كما عليها الالتزام بإعداد التصاميم المنسجمة مع البيئة المحلية والارتفاع بالمستوى الفني للمخططات لترسيخ مفهوم الطابع المعماري المنسجم مع الثقافة والهوية الوطنية وتتجنب استخدام الألوان التي لا تسجم مع البيئة المحلية والجوار .
- يجب على المكاتب الاستشارية إعداد المخططات وفقاً للأصول العلمية والهندسية وإظهار الأبعاد الخارجية والداخلية والمسimيات وترقيم المبني والشقة والمكاتب وال محلات والمستودعات بخطوط واضحة كما يجب تخصيص لوحة للمساحات واحتساب المساحات بدقة عالية وإدخال المعلومات في نظام تراخيص ورقابة المبني الإلكتروني بنفس الدقة. علماً بأن النظام الإلكتروني في البلدية يقوم بتقييم كل معاملة تقدم للبلدية بالإضافة لعدد مرات الاعادة روتاناً بناءً مدينة متقدمة تتوفر فيها رفاهية العيش ومقومات النجاح Our Vision : To create an excellent city that provides the essence of success and comfort of living.



- تقديم المعاملة البلدية للأهتمام ، وأن هذا التقييم سيرتبط بالاعتبار عند تجديد رخصة الاستشاري.

- يجب على المهندس والمكالب الاستشارية إجراء المراقبة اللازمة للتحقق من مدى تأثير أعمال البناء المزمع تنفيذها على المباني المجاورة والخدمات العامة القرية من موافقة البناء والعمل على مراعاة تداعيات هذه المراسلة عند إصدار التصريح والمخططات الهندسية للمشروع وتوفير مثلثات الأمان والسلامة الكافية للتحليل دون إلحاد الضسر بالمباني والخدمات المجاورة.

- المكتب الاستشاري هو المسؤول عن متابعة معاملات الشخص في البلدية لذلك يجب عليه عدم توجيه المالك لمتابعة معاملاتهم في البلدية ، وعلى الاستشاري إدخال رقم الواتق المترافق للمالك في نظام التراخيص الإلكتروني عند تقديم كل معاملة ليتمكن من متابعتها معاملاته بالشكل.

- على كافة المكاتب الالتزام بترتيب المخططات وتصنيفها وتقديمها وفقاً للتميم رقم (١٢٨) وحسب المساحات وفقاً للتصنيف والتعابير رقم (١٤٠) ورقم (١٦٤) . كما عليهم العمل للتتحول إلى معايير (NATIONAL CAD STANDARD) (NATIONAL CAD STANDARD) عند إعداد المخططات الإلكترونية وتقديم المخططات البلدية بعمل (Publish) للمخططات من وضعيه (Layout) بعد اختبار وتحديث عقارات الطبعية (A1,A2) والتأكد من الاختيار الصحيح لهذه العقارات من خلال مشاهدة Manager Page setup Auto Cad في برنامج Auto Cad من خلال وصولها للبلدية وأضافة ومقروءة وتقسيم القوائم من طبقتها.
- يكون الاستشاري مشرقاً في المسؤولية لذا وافق صراحةً أو ضمنياً على الأفعال المخالفة في الموقع ، ويقتصر عدم إصدار التصريحات الازمة لأيقاف تلك المخالفات وإلا التي من قبيل الموقف الصناعية للمستشار حيث يتوجب عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها وإخطار إدارة المباني في حال عدم الاستجابة.

رابعاً - مسوقة شركات العقود:

- شركات المقاولات هي الجهة المخولة قانوناً من بدئية نسبي بتقديم أعمال البناء وفقاً للشروط الصالحة عن البلدية والسلالية المفهول والأخلاص العدلية والهندسية والأرضية المعتمدة في بلدية دبي وفقاً للتصنيف والدرجة الدينية في التراخيص الصادر لها من البلدية ، وهي المسؤولة عن موقع البناء وكافة الأعمال التي تتم داخلها من أعمال حفر وبناء ومواد وأنظمة وسلامة ونظامه وإضافة وحملة وتلثث وتجهيز وتسويون ... الخ ، ويكون المقاول مسؤولاً عن الأفعال المخالفه الفنية في موقع أعمال البناء سواء صدرت من المالك أو أي جهة أخرى وذلك من لحظة استلام الموقع حتى تتحقق أحد الأسباب المعتبرة للعلاقة التعاقدية القائمة بهبيه وبيان المالك ما لم يدار إلى يليق العمل في الموقع وبخطار الإداره المختصة بذلك الحالات.
- دشننا: بيئة مدنية مشرفة وفعالة تعنى بالعيش ورفاهية المجتمع.
- Our Vision: To create an excellent city that provides the essence of success and comfort of living.





- يجُب على المقاول التقيد بالالتزام بمتطلبات الأعمال من مواد مطابقة للمواصفات ويساهم مطابقة المعايير الجينسية ويواسطه عمال على كفاءة الشركَةِ وعدم استخدام أي معايير فرديّة غير ملائمة للعاملين والمستواد والأجهزة مرضعين في توجيه وإن يوفر كافة متطلبات الأمان والسلامة للعاملين والمستواد والأجهزة والمعادن وعلى الحصول على موافقات البلدية وفواتر الخدمات المختلفة والحوال عند القيام

على المقاول حماية ممتلكات الجوار (الحكومية منها والخاصة) عند نضج المياه الجوفية أو

الله أعلم بالغرض

卷之三

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحقن التورسي منها في حاله عدم المعدنه .

على المقاول أن يأخذ من عائد البناء والأرزادات وبعد المبني وقوه تحمل التربية والتحسينات

الاشتراكية وإلا في الاستشراف والتخيّل وجود عدم مطابقة أو خطأ في التصريح.

نظر الغرب تتشين لقسم العاصم بالأشور أو الهندسي من نظام ترخيص ورقابه العثماني

الإلكتروني فإن كافة شركات المقاولات والمكاتب الاستشارية مدعوة لتسجيل موئس

الاشتافت والتغذى العاملين في مكتبه لدواعي قصته الشاملة في إدارة الصانع.

خامس - تعليمات عامة

- تعميل نظام القاطط للسوداء للمكاتب الاستشارية وشركات المقاولات والتي يعتمد على تقدير القيمة الواردة من عملية التسجيل والتأهيل وعملية الترخيص وعملية إشراف المهندسي.
 - دعم المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات المشغولة من خلال نشر السجل السنوي لها على موقع الإدارة على الانترنت متضمنا اسم المكتب أو الشركة والتصنيف والرخصة والشهادة الترخيص وسنة التأسيس وعدد المهندسين والممارسي والممساحات المرخصة والتقييم السنوي لمعاملات الترخيص والتقييم السنوي لمعلمات المكتب وتقديم التقارير الدورية، وضبط الأعمال المختلفة ومتابعة تصحيحها بالإضافة إلى الحوادث الإنشائية والغراءات والشكوى والاتهامات ذات العلاقة بالمشروع.
 - سيتم إعادة النظر في طريقة وسلوب اختبار المهندسين بما فيها توحيد ومستوى الأسئلة والتركيز على الجوانب المتعلقة بجدال العمل للمهندسين (تصميم ، إشراف ، تنفيذ ، أعمال أخرى . إلخ).
 - تعميل العمل بنظام بمقاييس العمل للمهندسين واعتبارها عند مرادجه في المهندين للأعمال التصميم مع البادية ومتطلبات أداء المهندس في مجال التصميم والإشراف والخدمات المتطلب بها وتطبيق نظام النقاط السواد على المهندس بنفذه حتى عند انتقاله للعمل في مكتب آخر.



- التأكيد على الدور الفعلي لمدراء المكاتب وأصحابها في إدارة العمل ومتابعة الالتزام بالأنظمة والقوانين وتحميلهم المسؤولية التضامنية عن كافة المخالفات التي تتم في مكاتبهم بما فيها مخالفات العمل المتعلقة بترخيص أعمال تم تصميمها وإعدادها في مكاتب خارجية أو من فئة بدرجة غير مصرح لها بهذه المشاريع أو بواسطة مهندسين غير مرخصين في مكاتبهم.
 - تفعيل نظام الحصص النسبية المقررة (Quota) للمكاتب الاستشارية وشركات المقاولات التي لا يتناسب عدد كوادرها مع المساحات المرخصة أو عدد المشاريع لديها ، مع التأكيد على قيام قسم التأهيل بمراجعة حجم العمل للمكاتب والشركات التي لديها تجاوزات واضحة في هذا المجال والقيام بزيارات الميدانية للتحقق من توفر الكوادر والمساحات المكتبية المطلوبة.
 - تفعيل عملية التسجيل لمقاولين الغرعيين غير المسجلين في بلدية دبي خصوصاً مقاولي الخرسانة مسبقة الشد والخرسانة مسبقة الصنع ونصل المياه والإلكتروميكنيك والأمنيوم والواجهات الزجاجية والعزل والشادات الخرسانية ... إلخ.
 - تفعيل التدقيق الميداني على المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات ، لذلك نؤكد على ضرورة قيام المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات بالآتي :
 ١. تحديث بيانات كوادرها الفنية المسجلة لدى البلدية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخه مع الالتزام بإخطار البلدية خلال أسبوعين من تاريخ إجراء أي تعديل في المستقبل للمعلومات المعتمدة في البلية مثل انتقال المهندسين المعتمدين أو تغيير مقر المكتب أو الشركة أو تغيير عدد الآليات والمعدات المعتمدة.
 ٢. التأكيد من توفر المعايير المطلوبة للتصنيف في الفتة المرخص عليها ، والحرص على متابعة صحتها مع البلدية باستمرار .
- وإدارة المباني وهي تصدر هذا التعليم لتأمل بأن يكون إعادة التأكيد على المعلومات الواردة في هذا التعليم دافعاً قوياً للمكاتب الاستشارية وشركات المقاولات لمشاركةها الفاعلة في تطوير وتحسين مستوى الأداء والجودة في عمليات التصميم والترخيص والتنفيذ والإشراف للمباني من خلال التطبيق الفعال لما جاء فيه.

أملين التوفيق والتقدم للجميع ولما فيه المصلحة العامة ...



www.dubaibuildings.ae

ملاحظات:

- يمكن الاطلاع على التعليم والدليل الإرشادي على موقع الإدارة

